

من أوراق ندوة:

سياسة الدعم في الاقتصاد الليبي

التي أقيمت بفندق المهارى يومى 20 و 21 من شهر الكانون 2003 ف

- إيجابيات وسلبيات التطبيق
- حلول بديلة

إعداد :

أ. محمد حسين كانون
محاسب قانوني

مفهوم الدعم :

تقوم الدولة بدعم السلع الغذائية الأساسية التي تُباع للمستهلك بأسعار تَقَلُّ كثيراً عن أسعار تكلفتها الفعلية وتغطية الفرق من مخصصات الموازنة العامة وذلك بغرض تخفيف أعباء المعيشة لذوي الدخل المنخفض أو المحدود تحقيقاً لمبدأ العدالة في توزيع الدخل .

عدالة التطبيق:

لا شك أن:

العدالة في توزيع الدخل .

وتخفيف الأعباء المعيشية على ذوي الدخل المنخفضة .

والسعي لتقليص الهوة بين دخول الأفراد .

لها أهمية كبرى في اغلب الدول التي تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية .

هذه المبادئ تعتبر من الأولويات والأهداف الأساسية التي التزمت ثورة الفاتح بتحقيقها بعدة وسائل لعل أهمها سياسة دعم السلع والخدمات التي نحن بصددتها في هذا البحث .

وقد اعددنا هذه الورقة بغرض تقييم سياسة الدعم والتسعير بوضعها الحالي لمعرفة هل حققت اهدافها وهل ساعدت فعلا على اعادة توزيع الدخل وتخفيف اعباء المعيشة على ذوي الدخل المحدود ام ان النتيجة كانت مختلفة او عكسية .

سلبيات التطبيق:

في الواقع إن جميع الاقتصاديين وخبراء التنمية قد أجمعوا على أن سياسة الدعم لا تؤدي إلى توزيع أفضل للدخل للأسباب التالية :

1- ان السلع والخدمات المدعومة متاحة للجميع ، فكما هي متاحة لذوي الدخل المنخفضة فهي متاحة أيضاً لذوي الدخل العالية بل نجد أن الميسرين يحصلون على كميات أكبر من الكميات التي تتاح لغيرهم .

2- يؤدي النظام الحالي إلى وجود سعرين لكل سلعة (السعر المدعوم وسعر السوق) مما أدى إلى قيام نشاط واسع لتهرب السلع المدعومة وبيعها بطرق غير مشروعة إلى خارج الحدود أو بيعها في السوق الموازية بأسعار مرتفعة .

3- يؤدي نظام الدعم إلى إنكماش الإنتاج المحلي فعندما تقل أسعار القمح كثيراً عن سعره العالمي فإن ذلك يصرف المنتجين المحليين عن إنتاجه الأمر الذي يُخل بمقومات الأمن الغذائي نتيجة للاعتماد المتزايد على الواردات وينطبق ذلك على كل السلع الاستهلاكية المدعومة بالإضافة إلى المضاعفات الجانبية الأخرى التي تتمثل في :

- تخلف أبحاث تحسين البذور ووسائل الإنتاج التي تؤدي إلى تخفيض التكلفة وتحسين المنتجات . وغيرها من السلبيات العديدة التي تنتج عن انكماش النشاط الصناعي .

- إنخفاض المشاريع الاستثمارية في مجال إنتاج السلع المدعومة والصناعات الجانبية التي تقوم عليها . الأمر الذي ساهم في انخفاض الناتج القومي .
- 4- إنخفاض سعر بعض السلع الغذائية رفع استهلاكها نتيجة لتحويلها إلى أعلاف للحيوانات وأدى إلى الإسراف الشديد في استهلاكها بطريقة غير راشدة إطلاقاً نتيجة لنفس السبب .
- 5- إن طريقة التسويق التي تنتهجها مؤسسة السلع التموينية تفرض على الفرد شراء تلك السلع بكميات كبيرة بسبب نظام تعبئتها الأمر الذي شجع على الإسراف في استهلاك تلك السلع فتلك الطريقة تفرض على المستهلك أن يتبع نظاماً لتخزين وحفظ كميات منها لا تناسب البيوت السكنية . وما ينجر عن ذلك من ضياع نتيجة الفساد أو مضي مدة الصلاحية إلى آخره من أوجه الفساد والإسراف .
- إن هذه الطريقة جعلت استهلاك الفرد الليبي يصل إلى معدلات عالية بالمقارنة بالمعدلات العالمية السائدة .
- 6- حيث أن القطاع العام هو الذي يقوم بعبء تقديم السلع والخدمات المدعومة لذلك فإن سياسة التسعير لها دور رئيسي في تحقيق خسائر القطاع العام بالإضافة إلى سلبات القطاع العام الأخرى التي صرنا ندركها جميعاً تمام الإدراك . وحيث أن الخسائر التي يحققها القطاع العام تؤدي إلى عجز الموازنة . وحيث أن عجز الموازنة يدفع الدولة إما إلى الاقتراض أو إلى تغطية العجز من إيرادات النفط الخام الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار ، وارتفاع معدلات التضخم .
- وحيث أن السلع المدعومة إنما تشكل جزءاً فقط من جملة استهلاك نوي الدخل المحدود لذلك فإن الضرر الذي يصيبهم من جراء ارتفاع الأسعار الذي سببه نظام الدعم هو أكبر في حجمه مما حققوه من فائدة .

كذلك فإن الانفاق على الدعم بدون أي تعديل في أسعار السلع على نحو يقرب الهوة بين سعر التكلفة الفعلية وسعر التوزيع للمستهلك يرهق الخزانة خاصة في حالة تجنيب الموارد النفطية ، الأمر الذي قد يصرف الدولة عن التوسع في الانفاق على الجوانب التي تخفف فعلاً من أعباء المعيشة على المواطن مثل إيجاد نظام اقتصادي للنقل العام يوفر عليه المبالغ الإضافية التي ينفقها على وسائل النقل العام بالحافلات الصغيرة (ابيكو وروميس) التي تتراوح تسعيرتها بين 250 درهم كحد أدنى وبين 500 درهم كحد أقصى للفرد الواحد بغض النظر عن صفته (طفل صغير -طالب- معاق إلى آخره من موجبات التخفيض) . إلى جانب الاهتمام بالانفاق على تحسين وضع البنية الأساسية للصحة وبناء ما هو مفقود منها، لأيجاد مرافق علاجية تغني المواطن غير القادر على الحصول على علاج مناسب بدون ان يضطر إلى الانفاق على العلاج من جيبه الخاص في الوقت الذي يسدد مباشرة اشتراكاته الضمانية. وغير ذلك كثير من وسائل تخفيف الأعباء المعيشية للمواطن.

كل ما تقدم يدل على أن سياسة الدعم لا تحقق فعلاً العدالة الاجتماعية المستهدفة ، ولكنها بطريقة غير مباشرة تزيد في تكاليف المعيشة مما يزيد في الأعباء المعيشية لذوى الدخل المحدود .

البدائل العادلة لسياسة الدعم:

من العوامل التي يُجمع مفكري الاقتصاد على أنها تُحسّن من مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود ما يلي :

- 1- زيادة الناتج القومي بكافة الوسائل الممكنة ، ذلك أن أي زيادة في الناتج القومي تؤدي حتماً الى زيادة دخل الفرد . ويكون ذلك عن طريق تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والخدمية للمساهمة في مضاعفة الناتج القومي وامتصاص البطالة وما يترتب عنها من تحسين وسائل المعيشة .
- 2- تحسين دخول الأفراد عن طريق زيادة مرتباتهم بما يتناسب مع الأداء من جهة ومع مستوى تكاليف المعيشة من جهة أخرى ، ويمكن أيضاً تحسين وزيادة الدخل بطرق غير مباشرة أخرى وهي متعددة مثل تيسير أمور السكن والمواصلات العامة وأيضاً بالاصلاح الفوري للبنية الأساسية للصحة لتوفير العلاج المناسب لذوى الدخل المحدود ، كذلك توفير كل مرافق التدريب والتكوين وما يتعلق بها من وسائل تطوير مستوى أداء الأفراد وأيضاً بسرعة إجراء الإصلاحات اللازمة للبنية الأساسية والمناهج التعليمية والتدريبية شاملة تعليم اللغات الأجنبية من السنوات الأولى للتعليم الأساسي.
- 3- الإسراع بإصدار التشريع الضريبي الجديد وإلغاء كل الجبايات الأخرى المتمثلة في ضريبة الجهاد ووضريبة نسبة المساهمة لأن نسبة المساهمة في المشروعات هو فتح لباب جديد من أبواب القطاع العام بشكل خالي من أي ضوابط .

التوصيات :

نوصي بضرورة دراسة سياسة الدعم القائمة دراسة علمية مستفيضة عن طريق لجنة من المتخصصين والخبراء وذوي الرأي والمشورة حتى يمكن إقتراح نظام بديل للنظام القائم يقتصر مبدئياً على بعض السلع الأساسية بحيث لا تزيد عن ثلاث سلع وإجراء الإصلاحات المطلوبة التي توصي بها تلك اللجنة بطريقة تدريجية تجنبنا أية مضاعفات أخرى .

محمد كانون
محاسب قانوني